

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الثالثة

نيويورك، ٤-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩

التقدم الذي أحرزته الولايات المتحدة في مجال نزع السلاح النووي ورقة عمل مقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية

١ - مقدمة: إن الغرض من مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ مبين في الفقرة ٣ من المادة العاشرة من المعاهدة، فهو ضمان تحقيق مقاصد ديباجتها وأحكامها. وبموجب المقرر ١ الذي أُتخذ في عام ١٩٩٥ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، أصبح التثام اللجنة التحضيرية ثلاث مرات سنويا قبل انعقاد مؤتمر الاستعراض القادم عادة راسخة، بغرض تعزيز عملية استعراض مدى تطبيق المعاهدة. ويتضح من تاريخ المفاوضات التي أجريت بشأن المعاهدة ومن الممارسات التي اعتادت عليها اللجان التحضيرية في أعمالها أنه من المناسب استعراض مدى التقدم الذي أحرزته الولايات المتحدة في مجال الوفاء بما عليها من التزامات بموجب المعاهدة.

٢ - السياسة العامة: تتمثل السياسة العامة للولايات المتحدة في السعي نحو إحلال السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية. ويأتي سعي الولايات المتحدة لتحقيق هذا الهدف في إطار وفائها بما عليها من واجبات بمقتضى معاهدة عدم الانتشار، وبالتحديد تلك الواردة في المادة السادسة منها، التي تدعو إلى إجراء المفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتصلة بتزع السلاح النووي ونزع السلاح العام الكامل. والولايات المتحدة ماضية في إجراء المفاوضات واتخاذ تدابير أخرى سعيًا منها لتحقيق الهدف الآنف الذكر والوعد الذي قُطع في ديباجة المعاهدة، وهو: وقف انتشار الأسلحة النووية واتخاذ تدابير فعالة لتزع السلاح النووي. كما تعهدت الولايات المتحدة بتعزيز الشفافية في مجال سياساتها المتعلقة بتزع



السلاح والتقدم الذي أحرزته في خفض عدد الأسلحة النووية ونظم إيصالها وكميات المواد النووية ذات الصلة.

٣ - **معاهدة جديدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية:** أصدر رئيسا الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بياناً مشتركاً أعلننا فيه عن اعترامهما بدء مفاوضات ثنائية بين حكومتي بلديهما لإبرام اتفاق جديد شامل وملزم قانونياً بشأن خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، ليحل محل معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت). وأعرب الجانبان كلاهما عن نيتهما إبرام مثل هذا الاتفاق قبل انقضاء فترة المعاهدة المذكورة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. والغرض من هذا الاتفاق هو تسجيل مستويات هذه الأسلحة التي تقل عن المستويات التي وردت في معاهدة خفض الأسلحة الهجومية التي أبرمت في موسكو في عام ٢٠٠٢؛ وتعزيز أمن الأسلحة الهجومية الاستراتيجية التي تملكها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، والتأكد من عدم حدوث أي مفاجآت ومن ثبات عددها؛ واعتماد تدابير تحقق فعالية تُستمد من الخبرة المكتسبة من تنفيذ معاهدة "ستارت". وسيقوم المشاركون في المفاوضات بشأن المعاهدة الجديدة بإطلاع الرئيسين في تموز/يوليه على التقدم الذي أحرزوه.

٤ - **معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية:** يشكل وقف جميع التفجيرات النووية خطوة إيجابية في درب اعتماد آلية دائمة لتحقيق ما نصبو إليه ألا وهو نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. وستسعى الولايات المتحدة إلى إدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. وبادرت إلى وقف التجارب النووية منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، وهي تدعو جميع البلدان إلى مواصلة الامتناع عن إجراء هذه التجارب. ووقع هذه المعاهدة ١٨٠ بلداً وصدق عليها ١٤٨ بلداً. ولا يمكن أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ ما لم تصدق عليها الدول الأربع والأربعون الواردة في المرفق ٢ للمعاهدة. ومن ضمنها دول لم توقع المعاهدة هي الهند وباكستان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وست دول وقعت عليها إنما لم تصدق عليها هي الولايات المتحدة والصين ومصر وإندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية وإسرائيل. والرئيس ملتزم تماماً بالسعي لجعل الولايات المتحدة تصدق على المعاهدة عما قريب، وسيقود الجهود الدبلوماسية اللازمة لإقناع سائر البلدان الواردة في المرفق الثاني بتوقيعها لكي تدخل حيز النفاذ. وتواصل الولايات المتحدة أيضاً مؤازرة الجهود الدولية لدعم نظام الرصد الدولي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بغية رصد العالم للكشف عن أي إشارة إلى حدوث تفجير نووي.

٥ - إبرام معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية: ستسعى الولايات المتحدة في بداية المفاوضات إلى إبرام معاهدة جديدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية المخصصة للاستخدام في الأسلحة النووية، بطريقة تتيح التحقق منه. كما ستسعى إلى تدليل العقبات التي تحول دون التفاوض على هذه المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح في جنيف. وما زالت الولايات المتحدة تؤيد إبرام هذه المعاهدة وتتطلع إلى العمل مع الآخرين لاقتراح الأحكام التي تتعلق بعملية التحقق. وستطرح هذه المفاوضات عددا من المشاكل الفنية، غير أن الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل على إنجازها. وفي هذه الأثناء، تدعو الولايات المتحدة جميع البلدان إلى الكف فوراً عن إنتاج المواد الانشطارية المخصصة للاستخدام في الأسلحة النووية.

٦ - خفض المخزونات: حققت الولايات المتحدة تقدماً هائلاً في مجال خفض مخزونها من الأسلحة النووية ونظم إيصالها الاستراتيجية والمواد الانشطارية المخصصة للأسلحة وما يتصل بها من بنى تحتية. وعمليات خفض المخزونات متواصلة على جميع المستويات. وتبين الفقرات أدناه التقدم المحرز في هذا المجال حتى تاريخه.

٧ - إزالة الأسلحة النووية: فككت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٨٨ أكثر من ١٣ ٠٠٠ رأس نووي. وبين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧، خفضت مخزونها الإجمالي بالنصف وتعهدت بمواصلة خفضه. وبحلول عام ٢٠١٢، سيصبح مخزون الولايات المتحدة من الأسلحة النووية أقل بنسبة ٢٥ في المائة مما كان عليه في عام ١٩٩١، وعلى أدنى مستوياته منذ الخمسينيات. وبموجب معاهدة خفض الأسلحة الهجومية التي أبرمت في موسكو، اتفقت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على خفض العدد الإجمالي لما يملكه من رؤوس نووية استراتيجية منشورة إلى ما بين ١ ٧٠٠ و ٢ ٢٠٠ رأس بحلول نهاية عام ٢٠١٢. وفي عام ١٩٩١، نشرت الولايات المتحدة نحو ١٠ ٠٠٠ رأس حربي لأغراض العمليات. وفي عام ٢٠٠٢، كان هذا العدد قد انخفض إلى زهاء ٦ ٠٠٠ رأس وبلغ عددها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ ما مجموعه ٢ ٢٤٦ رأساً - مما يمثل تقدماً ذا شأن باتجاه الوفاء بما علينا من واجبات بمقتضى معاهدة موسكو. ولقد فككت الولايات المتحدة ما يربو على ٣ ٠٠٠ رأس نووي غير استراتيجي، وخفضت بأكثر من ٩٠ في المائة مجموع الأسلحة غير الاستراتيجية التي نشرتها أيام الحرب الباردة دعماً لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في أوروبا. إضافة إلى ذلك، نزعَت الولايات المتحدة جميع الأسلحة النووية غير الاستراتيجية عن السفن والطائرات التابعة لسلاح البحرية. وسحبت من أوروبا قذائف المدفعية النووية ورؤوس الصواريخ من طراز لانس والقنابل النووية الحارقة للتحصينات التابعة لسلاح البحرية وعطلتها.

٨ - إزالة أنواع من الأسلحة: تواصل الولايات المتحدة خفض أنواع معينة من أسلحتها النووية. وألغت بعد انتهاء الحرب الباردة عددا من برامج تطوير الرؤوس الحربية، من بينها رؤوس الصواريخ النووية من طراز W-89 و W-91 والقنابل النووية من طراز B-90. وباستثناء ثمانية أنواع من الأسلحة النووية، سحبت الولايات المتحدة وأزالت جميع أنواع الأسلحة النووية التي كانت موجودة أثناء الحرب الباردة في ذروتها وكان يربو عدد أنواعها على المائة. ومنذ عام ١٩٩٢، سُحب من الخدمة وأزيل ١٣ نوعا مختلفا من الأسلحة النووية، من بينها آخر طراز من قذائف المدفعية النووية التي كانت موجودة في المخزونات، ورأس W-79 الحربي في عام ٢٠٠٣، ورأس W-56 الحربي المخصص لصاروخ Minuteman-II الباليستي العابر للقارات في عام ٢٠٠٦.

٩ - إزالة نظم الإيصال: ثمة جانب هام من جوانب الإطار العام لتزع السلاح وهو إزالة نظم الإيصال. إذ إن القوة النووية الاستراتيجية التي تخطط لها الولايات المتحدة لعام ٢٠١٢ تشمل ما قدره ١٤ غواصة مزودة بصواريخ باليستية، و ٤٥٠ صاروخا باليستيا عابرا للقارات، و ٧٦ طائرة قاذفة ضخمة. ولجعل هذه القوة أصغر حجما، أزلت الولايات المتحدة عددا من النظم الاستراتيجية، من بينها صواريخ "Peacekeeper" MX، وأوقفت إنتاج طائرات B-2 "Stealth" القاذفة المقاتلة، وسحبت من الخدمة الطائرات من طراز "Lancer" B-2 التي تشكل أحد نظم إيصال الأسلحة النووية. وحتى تاريخه، سحبت الولايات المتحدة من الخدمة أكثر من ١٠٠٠ صاروخ استراتيجي، و ٣٥٠ طائرة قاذفة ضخمة، و ٢٨ غواصة مزودة بصواريخ باليستية، و ٤٥٠ مستودعا لصواريخ باليستية عابرة للقارات. وفي الآونة الأخيرة، سحبت الولايات المتحدة من الخدمة الاستراتيجية أربع غواصات حديثة من طراز أوهايو مزودة بصواريخ باليستية، وما مجموعه ٩٦ صاروخا من طراز Trident C-4، وهي حاليا في صدد إزالة نظام بأكمله من نظم إيصال الأسلحة النووية، المعروف باسم نظم القذائف الانسيابية المتقدمة.

١٠ - خفض البنى التحتية للأسلحة النووية: تواصل الولايات المتحدة بذل جهودها لتقليص حجم أسلحتها النووية وجعلها أكثر سلامة وأمنا وهدوى من حيث التكاليف. ومع تدني مخزونات الولايات المتحدة من الأسلحة النووية، تدنت إلى حد بعيد الحاجة إلى مجمع مستودعات الأسلحة الضخم الذي تجاوزت مساحته ٧٠ مليون قدم مربع في عام ١٩٩٠، فأصبحت مساحته حاليا دون الـ ٣٥ مليون قدم مربع. ويُعتزم المضي في تعديل هذا المجمع وخفض مساحته مرة أخرى بما قدره ٩ ملايين قدم مربع بحلول عام ٢٠٢٠. وبالتالي، تكون إدارة الأمن القومي النووي في الولايات المتحدة في صدد توحيد عملياتها ذات الصلة بالأسلحة وخفض عدد العمال الذين يدعمون مباشرة الأنشطة المتعلقة بالأسلحة وذلك

بنسبة تراوح بين ٢٠ و ٣٠ في المائة مما كان عليه في عام ٢٠٠٥. وتُنفذت مؤخرا مرحلة هامة تمثلت في تفكيك مفاعل Hanford F لإنتاج البلوتونيوم في عام ٢٠٠٣.

١١ - وقف إنتاج المواد الانشطارية وإزالة كميات منها من المخزونات: أوقفت الولايات المتحدة في عام ١٩٦٤ تخصيب اليورانيوم لأغراض استخدامه في الأسلحة، وفي عام ١٩٨٨ أوقفت إنتاج البلوتونيوم، ولا تعتزم استئناف أي من العمليتين. وفي الوقت نفسه، بدأت الولايات المتحدة تخفض كميات الموارد الانشطارية التي خزنتها أثناء الحرب الباردة. وأعلنت أنها تملك كميات من هاتين المادتين تفيض عن احتياجاتها الدفاعية تربو على ٣٧٤ طنا من اليورانيوم الشديد التخصيب و ٦١,٥ طنا من البلوتونيوم، فسحبتها من مخزونها الدفاعية. وإن هذه المواد، استنادا إلى التعريف الذي تعطيه الوكالة الدولية للطاقة الذرية للكميات الكبيرة من المواد النووية، كافية لإنتاج أكثر من ٢٠ ٠٠٠ سلاح نووي. وأخضع بعض هذه المواد ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ريثما يتم التخلص منها. إضافة إلى ذلك، تم في إطار ضمانات الوكالة المذكورة تحويل اليورانيوم الشديد التخصيب إلى يورانيوم منخفض التخصيب.

١٢ - وحتى تاريخه، حولت الولايات المتحدة نحو ١٠ أطنان من كمية اليورانيوم الشديد التخصيب الفائضة إلى يورانيوم منخفض التخصيب، و جهزت نحو ١٢ طنا آخر لتحويلها إلى يورانيوم منخفض التخصيب. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، بدأت تحول ١٧,٤ طنا إضافيا من كمية اليورانيوم الشديد التخصيب الفائضة إلى يورانيوم منخفض التخصيب لاستخدامه كوقود للمفاعلات، وذلك في إطار تنفيذ مبادرتها المتمثلة في توفير إمدادات مضمونة من الوقود. وستنتهي عملية التحويل هذه في عام ٢٠١٠. وبموجب اتفاق شراء اليورانيوم الشديد التخصيب المبرم بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، يتم أيضا تحويل ٥٠٠ طن من اليورانيوم الشديد التخصيب الذي كان في المخزونات العسكرية الروسية إلى يورانيوم منخفض التخصيب لاستخدامه في مفاعلات مدنية في الولايات المتحدة. وبموجب اتفاق إدارة البلوتونيوم والتخلص منه، تعكف الولايات المتحدة والاتحاد الروسي حاليا على التخلص من ٣٤ طنا من كمية البلوتونيوم المخصص للأغراض العسكرية. وتعزم الولايات المتحدة تحويل البلوتونيوم إلى وقود ثنائي الأوكسيد لاستخدامه في المفاعلات المدنية للطاقة، و شرعت تبني معملا جديدا لإنتاج هذا النوع من الوقود في جوار نهر سافانا.

١٣ - **تقليص الاعتماد على الأسلحة النووية:** بدأت الولايات المتحدة تجري مراجعة شاملة لسياسة واستراتيجية الردع النووي اللتين تعتمدهما على المدى القصير، وذلك عبر آلية تدعى "استعراض الوضع النووي". وتتولى وزارة الدفاع، بالتشاور مع وزارتي الخارجية

والطاقة، هذه المراجعة من أجل تحديد وضع الولايات المتحدة النووي لفترة السنوات الخمس إلى العشر القادمة. وهذه هي المراجعة الثالثة التي تقوم بها الولايات المتحدة وستنتهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وسيُستند إلى استعراض الوضع النووي لاتخاذ العديد من القرارات بشأن ما سيتم خفضه في المستقبل من رؤوس حربية ومواد ذات صلة بها ونظم إيصال وأسلحة وبشأن تقليص مساحة مجمع الأسلحة. كما ستستند الولايات المتحدة إلى هذا الاستعراض لرسم السياسات التي ستتبعها في المفاوضات التي ستتناول إبرام معاهدة لتحل محل معاهدة "ستارت" المبرمة مع الاتحاد الروسي. وفي إطار الاستعراض الأول الذي أُنجز في عام ١٩٩٤، تم تأكيد خفض الرؤوس الحربية النووية الذي كان قد بدأ، وتقليص نطاق انتشار الأسلحة النووية، وطلب إدخال تحسينات على أمن الأسلحة النووية. وفي إطار الاستعراض الثاني الذي أُجري في عام ٢٠٠٢، أُعلن عن الانتقال من سياسة الأسلحة الثلاثية النوع التي كانت سائدة أثناء الحرب الباردة وهي الأسلحة البرية والجوية والغواصات، إلى سياسة جديدة ثلاثية المكونات تقوم على الأسلحة الهجومية النووية والتقليدية، والدفاع مثل نظام الدفاع ضد الصواريخ، وصناعة أسلحة نووية فاعلة وبنى تحتية لضمان أمنها. وستسترشد الولايات المتحدة بنتائج الاستعراض الجديد لكي تحقق الإدارة هدفها المعلن المتمثل في تقليص دور الأسلحة النووية في استراتيجية الأمن القومي في الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه الاحتفاظ بقدرة نووية غير مهددة، وآمنة، وموثوقة، لردع الأعداء وطمأنة الأصدقاء والحلفاء.

١٤ - **خاتمة:** تعهد الرئيس باراك أوباما في الخطاب الذي ألقاه في براغ في ٥ نيسان/أبريل بأن "الولايات المتحدة ستتخذ خطوات ملموسة لإقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية". وقال "إن هذا الهدف لن يتحقق سريعا - ولربما لن أشهد اليوم الذي يتحقق فيه، وهو يتطلب الصبر والمثابرة. غير أنه يتعين علينا الآن، نحن أيضا، تجاهل الأصوات التي تقول لنا إنه لا يمكن للعالم أن يتغير". وما زالت الولايات المتحدة تحقق تقدما ذا شأن لتحويل تعهدات الرئيس إلى حقيقة واقعة.